

ملف المناصرة

محمد علي المنصوري

Mohammed Al-Mansoori

في السجن تنفيذًا لحكم الإمارات

الدكتور محمد المنصوري محامٍ إماراتي ومستشار قانوني سابق لحكومة رأس الخيمة ورئيس سابق لجمعية الحقوقيين الإماراتية، محتجز منذ يوليو/تموز 2012 وأُدين في المحاكمة الجماعية «الإمارات 94». وقد أُبقي في السجن بعد انتهاء محكوميته عام 2023، ثم صدر بحقه حكم بالسجن المؤبد في قضية «الإمارات 84» في 10 يوليو/تموز 2024، وأُيّد الحكم في 4 مارس/آذار 2025.

01
القضية في دقيقة

الدكتور محمد المنصوري محامٍ إماراتي ومستشار قانوني سابق لحكومة رأس الخيمة ورئيس سابق لجمعية الحقوقيين الإماراتية، محتجز منذ يوليو/تموز 2012 وأُدين في المحاكمة الجماعية «الإمارات 94». وقد أُبقي في السجن بعد انتهاء محكوميته عام 2023، ثم صدر بحقه حكم بالسجن المؤبد في قضية «الإمارات 84» في 10 يوليو/تموز 2024، وأُيّد الحكم في 4 مارس/آذار 2025.

الحالة	تاريخ القبض	الدولة
في السجن تنفيذًا لحكم	**مارس/آذار 2026**	**الإمارات**

الحكم	السجن 10 سنوات والمراقبة 3 سنوات (2 يوليو/تموز 2013)؛ والسجن سنة و3 أشهر إضافية (21 يناير/كانون الثاني 2014)؛ والسجن المؤبد في قضية «الإمارات 84» (10 يوليو/تموز 2024، وأُيّد في 4 مارس/آذار 2025).
التهم	تهم بموجب المادة 180 من قانون العقوبات (قضية «الإمارات 94»، 2013) تهم تتصل بإنشاء فرع دولي لجماعة الإخوان المسلمين وسرقة معلومات أمنية سرية (قضية عام 2014) إنشاء لجنة العدالة والكرامة وتأسيسها وإدارتها بهدف مزعوم هو ارتكاب أعمال إرهابية (قضية «الإمارات 84»، 2024)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن محمد علي المنصوري فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على محمد علي المنصوري وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

05 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

06 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02
مسار القضية

أكتوبر/تشرين الأول 2007

فرض منع من السفر

منعه من السفر إلى الخارج

منعته السلطات من السفر منذ أكتوبر/تشرين الأول 2007، ورفضت منذ مارس/آذار 2008 تجديد جواز سفره، وفقًا لهيومن رايتس ووتش التي قالت إنه تعرّض للمضايقة سنوات طويلة.

يناير/كانون الثاني 2010

الفصل من العمل أو الدراسة

إقالته من منصب المستشار القانوني بعد انتقاده القيود على حرية التعبير

أقالته السلطات من منصبه مستشارًا قانونيًا لحكومة رأس الخيمة بعد مقابلة تلفزيونية انتقد فيها القيود المفروضة على حرية التعبير في البلاد.

16 يوليو/تموز 2012

اعتقال

اعتقاله على يد جهاز أمن الدولة ضمن حملة اعتقالات للإصلاحيين

اقتاده عناصر بملابس مدنية بعد خروجه من منزله لقضاء حاجة. وقال ابنه حسن إن ما بين 25 و28 رجلًا في 6 سيارات فتشوا المنزل بعد ذلك وأخذوا حواسيب وأوراقًا، ولم تتمكن الأسرة من معرفة مكان احتجازه. وكان واحدًا من 13 رجلًا اعتُقلوا ابتداءً من ذلك اليوم، بينهم المحامي محمد الركن. ووصفت منظمة العفو الدولية المحاميين بأنهما سجينا رأي محتجزان بسبب عملهما في الدفاع.

2 يوليو/تموز 2013

إدانة

الحكم عليه بالسجن 10 سنوات في المحاكمة الجماعية «الإمارات 94»

أدانته دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا مع موقّعين آخرين على العريضة وأعضاء في حركة الإصلاح في المحاكمة الجماعية المعروفة باسم «الإمارات 94» بموجب المادة 180 من قانون العقوبات، وقضت بسجنه 10 سنوات تليها المراقبة 3 سنوات. ولم يكن الحكم قابلًا للطعن.

21 يناير/كانون الثاني 2014

إدانة

الحكم عليه بسنة و3 أشهر إضافية في محاكمة جماعية ثانية

أدانته دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا مع 9 إماراتيين آخرين و20 مصريًا بتهم تتصل بإنشاء فرع دولي لجماعة الإخوان المسلمين وسرقة معلومات أمنية سرية، وقضت بسجنه سنة و3 أشهر دون حق الطعن. وقالت منظمة العفو الدولية إن كثيرًا من المتهمين احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي دون محامين، وإن بعضهم تحدث في المحكمة عن تعرّضه للتعذيب، واعتبرته سجين رأي.

12 يونيو/حزيران 2023

منع التواصل مع العالم الخارجي

انقطاع كل اتصال بينه وبين أسرته

أجرى آخر اتصال بأسرته من سجن الرزين في 12 يونيو/حزيران 2023، ولم تسمع منه الأسرة مجددًا حتى 1 ديسمبر/كانون الأول 2023 حين اتصل من منشأة غير معروفة تابعة لجهاز أمن الدولة. وفي سبتمبر/أيلول 2023 طلبت مجموعة منا لحقوق الإنسان من الفريق العامل الأممي المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التدخل.

16 يوليو/تموز 2023

الاحتجاز بعد انتهاء مدة العقوبة

إبقاؤه في السجن بعد انتهاء محكوميته

انتهت مدة محكوميته وفقًا لمجموعة منا لحقوق الإنسان، لكنه لم يُفرج عنه. ويصف مركز الخليج لحقوق الإنسان أيضًا استمرار احتجازه بعد انقضاء محكوميته بأنه تعسفي.

7 ديسمبر/كانون الأول 2023

إحالة للمحاكمة

محاكمته مجددًا في قضية «الإمارات 84» بتهم إرهاب

بدأت أمام محكمة استئناف أبوظبي الاتحادية محاكمة جماعية جديدة واجه فيها مع سجناء آخرين من قضية «الإمارات 94» تهمًا إرهابية تتعلق بلجنة العدالة والكرامة. وأعلنت وكالة الأنباء الرسمية «وام» في 6 يناير/كانون الثاني 2024 إحالة 84 متهمًا إلى المحاكمة في القضية رقم 87 لسنة 2023. وعُقدت الجلسات في معظمها بشكل مغلق، وأفادت هيومن رايتس ووتش بأن كثيرًا من المتهمين احتُجزوا في الحبس الانفرادي نحو عام وأن المحامين مُنحوا اطلاعًا مقيدًا على ملف القضية.

10 يوليو/تموز 2024

إدانة

الحكم عليه بالسجن المؤبد في قضية «الإمارات 84»

قضت دائرة أمن الدولة في محكمة استئناف أبوظبي الاتحادية بسجنه مؤبدًا، وهو ما يعادل 25 عامًا وفقًا لمركز الخليج لحقوق الإنسان، بتهمة إنشاء لجنة العدالة والكرامة وتأسيسها وإدارتها، التي زعمت السلطات أنها كانت تهدف إلى ارتكاب أعمال إرهابية. وكان واحدًا من 43 متهمًا صدرت بحقهم أحكام بالمؤبد.

30 يوليو/تموز 2024

فعل آخر

خبراء الأمم المتحدة يعربون عن استيائهم من أحكام المؤبد

أعرب خبراء الإجراءات الخاصة في الأمم المتحدة عن استيائهم من أحكام السجن المؤبد الصادرة في قضية «الإمارات 84»، بعد أن أبدوا في يناير/كانون الثاني 2024 قلقهم من التهم الجديدة الموجهة إلى أشخاص كانوا قد أنهوا محكومياتهم.

4 مارس/آذار 2025

الطعن: تأييد الحكم

المحكمة الاتحادية العليا تؤيد حكم المؤبد بحقه

رفضت دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا الطعون في قضية «الإمارات 84» وأيدت جميع الأحكام، ومنها حكم المؤبد بحقه. وفي 26 يونيو/حزيران 2025 أعادت الدائرة الجزائية في المحكمة إدانة 24 متهمًا آخرين، فارتفع عدد أحكام المؤبد في القضية إلى 67.

مارس/آذار 2026

الحرمان من الحرية

لا يزال مسجونًا بموجب حكم نهائي بالمؤبد

يُدرجه سجل قضيته لدى مجموعة منا لحقوق الإنسان، المحدَّث في 26 مارس/آذار 2026، محتجزًا تعسفيًا بموجب حكم نهائي بالسجن المؤبد. وهو محتجز منذ يوليو/تموز 2012، ولم يُؤكَّد علنًا مكان احتجازه.

03
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: الدكتور محمد المنصوري، المحامي والرئيس السابق لجمعية الحقوقيين الإماراتية، محتجز منذ يوليو/تموز 2012. وقد أُبقي في السجن بعد انتهاء محكوميته الأصلية عام 2023، ويقضي الآن حكمًا نهائيًا بالسجن المؤبد صدر في المحاكمة الجماعية «الإمارات 84» وأُيّد في 4 مارس/آذار 2025.

الخلفية والعمل

وُلد محمد علي صالح المنصوري عام 1957 في إمارة رأس الخيمة، ويحمل درجة الدكتوراه في القانون من جامعة غلاسكو. وشغل منصب رئيس مكتب ولي عهد رأس الخيمة ومنصب المستشار القانوني لحكومة الإمارة، وترأس جمعية الحقوقيين الإماراتية. وكان أيضًا نائب رئيس جمعية الإصلاح والتوجيه الاجتماعي، وهي جمعية إسلامية سلمية.

تحدث علنًا عن القيود المفروضة على حرية التعبير في البلاد. وأفادت هيومن رايتس ووتش بأن السلطات منعته من السفر منذ أكتوبر/تشرين الأول 2007 ورفضت تجديد جواز سفره منذ مارس/آذار 2008. وفي يناير/كانون الثاني 2010 أُقيل من منصب المستشار القانوني لحكومة رأس الخيمة بعد مقابلة تلفزيونية انتقد فيها القيود على حرية التعبير. وفي عام 2011 أبدت الممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان قلقها بشأن وضعه.

القبض عليه

بعد عريضة مارس/آذار 2011 المطالبة ببرلمان منتخب، بدأ جهاز أمن الدولة اعتقال الموقّعين وأعضاء حركة الإصلاح. وفي 16 يوليو/تموز 2012 احتجزه عناصر بملابس مدنية بعد خروجه من منزله. وقال ابنه حسن إن ما بين 25 و28 رجلًا في 6 سيارات فتشوا المنزل بعد ذلك وأخذوا حواسيب وأوراقًا. وكان واحدًا من 13 رجلًا اعتُقلوا ابتداءً من ذلك اليوم، بينهم المحامي محمد الركن. ووصفت منظمة العفو الدولية الرجلين بأنهما سجينا رأي محتجزان بسبب عملهما محاميين.

ظروف الاحتجاز والصحة

قضى محكوميته في سجن الرزين في أبوظبي. وفي المحاكمتين الجماعيتين عامي 2013 و2014 أفادت منظمة العفو الدولية باحتجاز مطوّل بمعزل عن العالم الخارجي، وتقييد الوصول إلى المحامين، وادعاءات تعذيب أدلى بها متهمون أمام المحكمة. وفي 12 يونيو/حزيران 2023 أجرى آخر اتصال بأسرته من سجن الرزين، ولم تسمع منه شيئًا حتى 1 ديسمبر/كانون الأول 2023 حين اتصل من منشأة غير معروفة تابعة لجهاز أمن الدولة. وأفادت هيومن رايتس ووتش بأن كثيرًا من متهمي قضية «الإمارات 84» احتُجزوا في الحبس الانفرادي نحو عام ومُنعوا من الاتصالات والزيارات.

الإجراءات القانونية

في 2 يوليو/تموز 2013 أدانته دائرة أمن الدولة في المحكمة الاتحادية العليا في المحاكمة الجماعية «الإمارات 94» وقضت بسجنه 10 سنوات تليها المراقبة 3 سنوات. وكان من بين المتهمين الآخرين في تلك المحاكمة الدكتور هادف راشد العويس وعبد السلام محمد درويش المرزوقي. وفي 21 يناير/كانون الثاني 2014 حكمت عليه الدائرة نفسها بسنة و3 أشهر إضافية في محاكمة ثانية تتعلق بفرع دولي مزعوم لجماعة الإخوان المسلمين. ولم يكن أي من الحكمين قابلًا للطعن.

انتهت محكوميته عام 2023، لكنه لم يُفرج عنه. وفي 7 ديسمبر/كانون الأول 2023 بدأت أمام محكمة استئناف أبوظبي الاتحادية محاكمة جماعية جديدة عُرفت باسم «الإمارات 84» بتهمة إنشاء لجنة العدالة والكرامة وتأسيسها وإدارتها، التي زعمت السلطات أنها أُنشئت لارتكاب أعمال إرهابية. وفي 10 يوليو/تموز 2024 صدر بحقه حكم بالسجن المؤبد مع 42 متهمًا آخرين، منهم محمد الركن والشيخ محمد عبد الرزاق الصديق وعبد السلام محمد درويش المرزوقي، فيما صدر على أحمد منصور والدكتور ناصر بن غيث حكم بالسجن 15 عامًا لكل منهما. وفي 4 مارس/آذار 2025 أيدت المحكمة الاتحادية العليا الأحكام، وفي 26 يونيو/حزيران 2025 أعادت دائرتها الجزائية إدانة 24 متهمًا آخرين، فبلغ عدد أحكام المؤبد في القضية 67.

ردود الفعل الدولية

تعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي منذ عام 2012. وفي يناير/كانون الثاني 2024 أبدى خبراء الأمم المتحدة قلقهم من

التهم الجديدة، وفي 30 يوليو/تموز 2024 أعربوا عن استيائهم من أحكام المؤبد. ووصفت هيومن رايتس ووتش إجراءات قضية «الإمارات 84» بأنها محاكمة جائرة انتهت بأحكام ظالمة، مشيرة إلى الجلسات السرية ومحاكمة المتهمين مرتين على الأفعال نفسها وادعاءات الإساءة. وطلبت مجموعة منا لحقوق الإنسان عام 2023 تدخل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي والمقرر الخاص المعني بمكافحة الإرهاب، ولا يزال مركز الخليج لحقوق الإنسان يطالب بالإفراج عنه فورًا ودون شروط.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/mohammed-al-mansoori/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org